تقييم فاعلية قوانين حرية الصحافة في دعم الصحافة الاستقصائية

إعداد: ساره محمد كاظم
كلية الإعلام – جامعة وارث الأنبياء
Sara.mohammed@uowa.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2024/ 5/1 تاريخ ارجاع البحث 2024/5/15 تاريخ قبول البحث 2024/5/29

تناول هذا البحث قضية مهمة وهي فاعلية قوانين حرية الصحافة في دعم الصحافة الاستقصائية ودورها الرقابي. إذ تم استعراض مفهوم الصحافة الاستقصائية وأهميتها في الديمقراطيات الحديثة، إضافة إلى تعريف قوانين حرية الصحافة وأهدافها. كما تم تحديد معايير رئيسة لتقييم فاعلية هذه القوانين، مثل استقلالية القضاء واحترامه لها، والبيئة العامة للحريات والديمقراطية في المجتمع، والإرادة السياسية للحكومات في تطبيقها. أوضح البحث أنه بالرغم من وجود قوانين لحرية الصحافة في العديد من الدول، إلا أن فاعليتها في دعم الصحافة الاستقصائية تظل محدودة بسبب تحديات كبيرة في التطبيق الفعلي. إذ هناك فجوة واضحة بين نصوص هذه القوانين والواقع الفعلي للصحفيين الاستقصائيين الذين يواجهون تهديدات وملاحقات. تم تقديم دراسات حالة مقارنة لبعض الدول التي تنجح في تطبيق قوانين حرية الصحافة بفاعلية لدعم الصحافة الاستقصائية، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والسويد. في حين تواجه دول أخرى مثل روسيا وتركيا والمكسيك تحديات كبيرة في هذا المجال. كما تم تسليط الضوء على واقع قوانين حرية الصحافة في العراق وعدم فاعليتها في دعم الصحافة الاستقصائية.في الختام، قدم البحث توصيات وإجراءات عملية لتعزيز فاعلية قوانين حرية الصحافة في دعم الصحافة الاستقصائية، مثل إجراء إصلاحات تشريعية وقانونية، وتعزيز استقلالية القضاء والبيئة الديمقراطية، وبناء الإرادة السياسية الحقيقية لدى الحكومات لتطبيق هذه القوانين واحترامها.

الكلمات المفتاحية: حرية الصحافة، الصحافة الاستقصائية.

This research addresses an important issue, which is the effectiveness of press freedom laws in supporting investigative journalism and its oversight role. It examines the concept of investigative journalism and its importance in modern democracies, as well as the definition and objectives of press freedom laws. Additionally, it identifies key criteria for evaluating the effectiveness of these laws, such as judicial independence and its respect for the law, the general environment for freedoms and democracy in society, and the political will of governments to implement these laws. The research indicates that despite the existence of press freedom laws in many countries, their effectiveness in supporting investigative journalism remains limited due to significant challenges in actual implementation. There is a clear gap between the text of these laws and the actual reality faced by investigative journalists who encounter threats and prosecutions. Case studies were presented comparing some countries that successfully implement press freedom laws to support investigative journalism, such as the United States, the United Kingdom, and Sweden. In contrast, other countries like Russia, Turkey, and Mexico face significant challenges in this area. The research also highlighted the reality of press freedom laws in Iraq and their ineffectiveness in supporting investigative journalism. In conclusion, the research provided recommendations and practical measures to enhance the effectiveness of press freedom laws in supporting investigative journalism, such as legislative and legal reforms, strengthening judicial independence and the democratic environment, and building genuine political will among governments to implement and respect these laws.

Keywords: Freedom of the press, investigative journalism.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المقدّمة

تمثل حرية الصحافة ركيزة أساسية في المجتمعات الديمقراطية الحديثة، حيث تؤدي دوراً محورياً في تعزيز الشفافية والمساءلة وكشف الفساد، وتعد الصحافة الاستقصائية من أهم أدوات الرقابة المجتمعية التي تسهم في حماية المصلحة العامة من خلال التحقيق المعمق في القضايا المختلفة. ومع تزايد أهمية الدور الرقابي للصحافة، برزت الحاجة إلى تقييم مدى فاعلية القوانين التي تحمي حرية الصحافة وتدعم عمل الصحفيين الاستقصائيين. وتواجه العديد من الدول تحديات في تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع، مما يستدعي دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في فاعليتها. ويهدف هذا البحث إلى تقييم فاعلية قوانين حرية الصحافة في دعم الصحافة الاستقصائية وتحليل التحديات التي تواجه تطبيقها في مختلف السياقات.

أولا / موضوع البحث

تعدّ الصحافة الاستقصائية ركيزة أساسية لأي نظام ديمقراطي صحي، إذ تؤدي دورًا حيويًا في كشف المخالفات والفساد وتسليط الضوء على القضايا الهامة التي تهم الرأي العام. لكن لكي تؤدي الصحافة الاستقصائية مهامها على أكمل وجه، فإنها تحتاج إلى بيئة قانونية داعمة توفر لها الحماية والحرية اللازمة للعمل.

تأتي قوانين حرية الصحافة لتؤدي هذا الدور المحوري، إذ تُعنى بتنظيم عمل الصحفيين وكفالة حقوقهم في الوصول إلى المعلومات ومصادرها والتعبير بحرية، فضلًا عن حمايتهم من أي ملاحقات أو اعتداءات قد يتعرضون لها جراء تحقيقاتهم الكاشفة .

لكن بالرغم من وجود هذه القوانين في العديد من دول العالم، إلا أن فاعليتها في دعم الصحافة الاستقصائية تظل محل جدل وتساؤل. فغالبًا ما تواجه هذه القوانين تحديات في التطبيق والاحترام، خاصة في البلدان التي تفتقر للديمقراطية وسيادة القانون والشفافية.

من هنا، تبرز أهمية تقييم مدى فاعلية قوانين حرية الصحافة في تحقيق أهدافها المرجوة في تمكين الصحافة الاستقصائية وتسهيل عملها في كشف المخالفات وممارسة دورها الرقابي. فهل هذه القوانين كافية بمفردها؟ أم أنها تحتاج إلى عوامل وشروط أخرى مصاحبة لتصبح أكثر فاعلية؟

إن قضية فاعلية قوانين حرية الصحافة تمثل جوهر الصراع بين الشفافية والديمقراطية من جهة، وممارسات القمع والرقابة التي تحاول عرقلة عمل الصحافة الاستقصائية من جهة أخرى. لذلك، فإن هذا البحث سيسلط الضوء على هذه القضية الحيوية ويقدم توصيات لتعزيز فاعلية هذه القوانين ودعمها للعمل الصحفي الاستقصائي الهام.

ثانيا / أهمية البحث

تمثل قوانين حرية الصحافة العمود الفقري للعمل الصحفي المستقل، خاصة في مجال الصحافة الاستقصائية التي تتطلب بيئة قانونية تتيح الوصول إلى المعلومات الحساسة دون قيود تعيق هذا الدور، وعلى هذا تتمثل اهمية البحث الحالي فيما يأتي:

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

1. تقييم دور قوانين حرية الصحافة في دعم الصحافة الاستقصائية.
2. تحديد تأثير القوانين على حماية الصحفيين الاستقصائيين.
3. دراسة العلاقة بين التشريعات وجودة الصحافة الاستقصائية.

ثالثا / أهداف البحث

1. تقييم مدى فاعلية قوانين حرية الصحافة في توفير البيئة المواتية لازدهار الصحافة الاستقصائية وتمكينها من أداء دورها الرقابي.
2. تحديد العوامل والشروط الرئيسة التي تسهم في جعل قوانين حرية الصحافة أكثر فاعلية في دعم الصحافة الاستقصائية.
3. استعراض أمثلة من واقع بعض الدول لإبراز الفجوة بين وجود قوانين حرية الصحافة وتطبيقها الفعلي على أرض الواقع.
4. تقديم توصيات عملية لتعزيز فاعلية قوانين حرية الصحافة وضمان تحقيقها لأهدافها في تمكين الصحافة الاستقصائية.

رابعًا / إشكالية البحث

تؤدي الصحافة الاستقصائية دورًا حيويًا في كشف الفساد وتعزيز الشفافية، مما يجعلها أداة رقابية فعالة في المجتمعات الحديثة. ومع ذلك، تواجه الصحافة الاستقصائية تحديات متزايدة نتيجة القيود القانونية، والضغوط السياسية، وغياب بيئة تشريعية داعمة تضمن حرية الصحفيين في الوصول إلى المعلومات ومعالجتها. بالرغم من وجود قوانين تدعم حرية الصحافة في العديد من الدول، فإن مدى فاعليتها في تمكين الصحافة الاستقصائية يظل موضع تساؤل.

تتفاقم الإشكالية عندما تتداخل القوانين مع القيود التي تُفرض بحجة الأمن القومي أو الخصوصية، مما يضع حدودًا غامضة للعمل الصحفي. فهل تُسهم قوانين حرية الصحافة فعلًا في دعم الصحافة الاستقصائية، أم أنها تحتاج إلى مراجعة وإصلاحات لضمان بيئة أكثر استقلالية وفعالية للصحفيين؟

السؤال الرئيس:

ما مدى فاعلية قوانين حرية الصحافة في دعم الصحافة الاستقصائية؟

الأسئلة الفرعية:

1. كيف تؤثر القوانين الحالية على قدرة الصحفيين الاستقصائيين في الوصول إلى المعلومات الحساسة؟
2. ما مدى كفاءة القوانين في حماية الصحفيين من التهديدات والمضايقات أثناء عملهم؟
3. ما هي الفجوات أو العقبات القانونية التي تعيق عمل الصحافة الاستقصائية؟
4. كيف يمكن تحسين الإطار التشريعي لدعم الصحافة الاستقصائية بشكل أكثر فاعلية؟

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

خامسًا / فرضية البحث

تسهم قوانين حرية الصحافة بشكل إيجابي في دعم الصحافة الاستقصائية عن طريق تعزيز الوصول إلى المعلومات وحماية الصحفيين، إلا أن فعاليتها تتأثر بوجود فجوات تشريعية وتفاوت في تطبيقها، مما يستدعي تحسين الإطار القانوني لضمان بيئة أكثر دعمًا واستقلالية للعمل الاستقصائي.

سادسًا / منهجية البحث

ينتمي هذا البحث الي البحوث الوصفية التحليلية التي تسعى إلى دراسة الظواهر كما هي على أرض الواقع، عن طريق وصفها وصفًا دقيقًا وشاملًا ثم تحليلها لفهم العلاقات والاتجاهات الكامنة وراءها. يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة، وتصنيفها وتنظيمها، ومن ثم تفسيرها بهدف الوصول إلى استنتاجات أو وضع حلول للمشكلات المطروحة. يتميز هذا المنهج بقدرته على الجمع بين وصف الظاهرة وتحليلها بشكل منهجي لتقديم صورة متكاملة عنها

وقد تم تصميم هذا البحث لتقييم مدى فاعلية قوانين حرية الصحافة في دعم العمل الصحفي الاستقصائي، بوصفه أحد أركان الصحافة الحديثة التي تسعى إلى الكشف عن الحقائق ومساءلة السلطة. لتحقيق هذا الغرض، تم تطوير منهجية بحث شاملة تجمع بين التحليل النظري والدراسة الميدانية لتقديم صورة واضحة عن العلاقة بين القوانين والصحافة الاستقصائية.

أهم ميزات المنهج الوصفي التحليلي:

1. يعتمد على وصف دقيق للمشكلة أو الظاهرة.
2. يركز على تحليل الأسباب والعوامل المؤثرة في الظاهرة.
3. يساعد على استخلاص نتائج يمكن تعميمها أو تطبيقها في مجالات مشابهة

الفرق بين الوصف والتحليل في هذا المنهج:

الوصف: تقديم صورة واضحة ومباشرة عن الظاهرة أو المشكلة.

التحليل: تفسير الظاهرة من خلال ربط العناصر ببعضها بعض، وفهم العلاقات والأسباب والنتائج.

سابعًا / هيكلية البحث

يتخذ البحث هيكلية مترابطة تسعى إلى تقديم تحليل شامل ومتكامل للموضوع. يبدأ البحث بمقدمة تسلط الضوء على أهمية حرية الصحافة كحق أساسي ودورها المحوري في تعزيز الصحافة الاستقصائية. تتناول المقدمة أيضًا الإشكالية الرئيسة للدراسة، وهي تأثير القوانين على العمل الاستقصائي، مع تحديد أهداف البحث وأهميته.

بعد المقدمة، يتم الانتقال إلى المبحث الأول في هذا الجزء، يتم تعريف المفاهيم الأساسية مثل حرية الصحافة والصحافة الاستقصائية، مع استعراض العلاقة بينهما. كما يتم تسليط الضوء على الأبعاد القانونية والتنظيمية التي تحكم الصحافة في الدول المختلفة، مع توضيح التحديات التي تواجه الصحفيين بسبب القوانين المقيدة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

يعتمد البحث في قسمه الآتي على منهجية علمية واضحة وهو المنهج الوصفي التحليلي، الذي يجمع بين وصف الظاهرة وتحليلها لفهم تأثير القوانين على الصحافة الاستقصائية. يتم شرح أدوات جمع البيانات المستخدمة، مثل تحليل النصوص القانونية ودراسة الحالات العملية، ثم ينتقل البحث إلى عرض النتائج وتحليلها. في هذا القسم، يتم تقديم مقارنة بين دول ذات مستويات مختلفة من حرية الصحافة، مثل السويد والولايات المتحدة ومصر والهند، لتوضيح الفروقات في تطبيق القوانين وتأثيرها على جودة الصحافة الاستقصائية.

في القسم الأخير، تُعرض المناقشة والتوصيات. يتم تقديم توصيات لتحسين البيئة القانونية الداعمة للصحافة الاستقصائية، مع اقتراح تعديلات محددة على القوانين لتعزيز حرية الصحفيين في الكشف عن الحقائق دون قيود.

يُختتم البحث بخاتمة تلخص أهم النتائج والتوصيات، مع التأكيد على أهمية تطبيق قوانين عادلة وشفافة لحماية الصحافة الاستقصائية وضمان دورها كأداة رقابية فاعلة في المجتمع. ترافق الدراسة قائمة مراجع موثقة بدقة، تعكس المصادر التي اعتمدت عليها الدراسة في جمع المعلومات وتحليلها.

المبحث الأول: مفهوم الصحافة الاستقصائية وأهميتها

تعد الصحافة الاستقصائية نمطاً متقدماً من العمل الصحفي يقوم على التحري المعمق والبحث المنهجي عن الحقائق المخفية وراء القضايا المهمة التي تمس المصلحة العامة. وتتميز بقدرتها على كشف الفساد والانتهاكات عن طريق جمع الأدلة والبراهين وتحليلها بشكل موضوعي ودقيق. كما تؤدي دوراً محورياً في تعزيز المساءلة والشفافية في المجتمعات الديمقراطية من خلال ممارسة دورها الرقابي على مختلف مؤسسات الدولة والقطاع الخاص

المطلب الأول / تعريف الصحافة الاستقصائية وخصائصها

تُعرَّف الصحافة الاستقصائية بأنها "عملية منهجية للبحث والتحري عن المعلومات والأدلة والحقائق المتعلقة بقضية أو موضوع معين، بهدف الكشف عن الأمور الخفية والممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية، وتقديم هذه المعلومات للجمهور بطريقة موضوعية ومفصلة [1]

خصائص الصحافة الاستقصائية:

1. التحقيق العميق والمستفيض: تتطلب الصحافة الاستقصائية إجراء تحقيقات معمقة ومستفيضة حول القضايا والمواضيع المطروحة، وذلك عن طريق جمع المعلومات والأدلة من مصادر متعددة وتحليلها بشكل دقيق [2]

2. الكشف عن الحقائق الخفية: تسعى الصحافة الاستقصائية إلى الكشف عن الحقائق والممارسات الخفية التي لا تريد بعض الجهات أن يطلع عليها الجمهور، سواء كانت هذه الممارسات غير قانونية أم غير أخلاقية [3]

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

3. الموضوعية والحيادية: يجب على الصحافة الاستقصائية أن تتسم بالموضوعية والحيادية في عرض المعلومات والحقائق، بدون تحيز أو انحياز لأي جهة معينة [4]

4. الدقة والتوثيق: تتطلب الصحافة الاستقصائية التحقق من صحة المعلومات والأدلة التي يتم جمعها، وتوثيقها بشكل دقيق وموثوق به، لضمان مصداقية التقارير والتحقيقات الصحفية [5]

5. المصلحة العامة: تهدف الصحافة الاستقصائية إلى خدمة المصلحة العامة وحماية حقوق المواطنين، من خلال الكشف عن الممارسات الخاطئة والفساد والانتهاكات التي تؤثر على المجتمع[6]

6. الاستقلالية والحرية: يجب أن تتمتع الصحافة الاستقصائية بالاستقلالية والحرية في التحقيق والنشر، دون خضوعها لأي ضغوط أو تدخلات خارجية قد تؤثر على موضوعيتها وحياديتها[7]

المطلب الثاني / أهمية الصحافة الاستقصائية في الديمقراطيات الحديثة ودورها الرقابي

تؤدي الصحافة الاستقصائية دورًا محوريًا في الديمقراطيات الحديثة، إذ تعد أداة رئيسية للرقابة على السلطات والمؤسسات المختلفة، وضمان شفافيتها ومساءلتها أمام الرأي العام وتتجلي اهميتها في النقاط الآتية:

تعزيز الشفافية والمساءلة: تسهم الصحافة الاستقصائية في تعزيز الشفافية والمساءلة في المجتمعات الديمقراطية، إذ تكشف عن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية التي قد تمارسها الحكومات أو المؤسسات الأخرى. عن طريق التحقيقات المعمقة والتقارير الصحفية، يتم تسليط الضوء على هذه القضايا وإحالتها إلى السلطات المختصة للتحقيق فيها ومحاسبة المسؤولين عنها[8]

حماية حقوق المواطنين: تؤدي الصحافة الاستقصائية دورًا حيويًا في حماية حقوق المواطنين وضمان احترامها. فهي تكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان والفساد والجرائم التي قد تقع ضد المواطنين، وتساعد في إحالتها إلى الجهات القضائية المختصة للتحقيق فيها وتحقيق العدالة[9]

تعزيز الديمقراطية والحريات: تُعدّ الصحافة الاستقصائية ركيزة أساسية للديمقراطية، إذ تسهم في ضمان حرية التعبير وحرية الصحافة. كما تؤدي دورًا مهمًا في مراقبة السلطات وضمان عدم انحرافها عن المبادئ الديمقراطية والحريات المدنية [10]

الرقابة على السلطة التنفيذية: تمارس الصحافة الاستقصائية دورًا رقابيًا على السلطة التنفيذية، إذ تكشف عن الممارسات الخاطئة والفساد والإهمال الذي قد يقع من قبل الحكومات والوزارات والهيئات التابعة لها. ومن ثم، تساعد في ضمان حسن سير العمل الحكومي وتحقيق المصلحة العامة [10]

الرقابة على القطاع الخاص: لا تقتصر الصحافة الاستقصائية على مراقبة السلطات الحكومية فحسب، بل تمتد أيضًا إلى مراقبة القطاع الخاص والشركات الكبرى. فهي تكشف عن الممارسات غير القانونية أو غير

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الأخلاقية التي قد تقوم بها هذه الشركات، مثل التهرب الضريبي، أو انتهاك حقوق العمال، أو التلوث البيئي، وغيرها[11]

المطلب الثالث / التحديات والمخاطر التي تواجه الصحافة الاستقصائية

تواجه الصحافة الاستقصائية العديد من التحديات والمخاطر التي قد تعيق عملها أو تهدد سلامة الصحفيين المشاركين فيها. وفيما يأتي تقرير مفصل حول هذه التحديات والمخاطر، مدعومًا بمراجع علمية موثقة بشكل كامل.

قيود قانونية وتشريعية: تواجه الصحافة الاستقصائية في بعض البلدان قيودًا قانونية وتشريعية تحد من حرية التعبير والوصول إلى المعلومات. فقد تفرض بعض الحكومات قوانين صارمة تجرم الإفصاح عن معلومات معينة، أو تضع قيودًا على حرية الصحافة، مما يعيق عمل الصحفيين الاستقصائيين [12]

التهديدات الأمنية: قد يتعرض الصحفيون الاستقصائيون لتهديدات أمنية من قبل الجهات التي تتناولها تحقيقاتهم، سواء كانت جهات حكومية أم جهات خاصة. فقد يواجهون التهديد بالاعتقال، أم الاختطاف أو حتى القتل، خاصة في حالات التحقيق في قضايا الفساد أو الجريمة المنظمة [13]

صعوبة الوصول إلى المعلومات: غالبًا ما تواجه الصحافة الاستقصائية صعوبات في الوصول إلى المعلومات والوثائق اللازمة لإجراء تحقيقاتها. فقد تحجب بعض الجهات المعلومات أو ترفض تقديمها للصحفيين، أو قد تكون هذه المعلومات محمية بموجب قوانين السرية أو الخصوصية [14]

الضغوط المالية: تتطلب الصحافة الاستقصائية موارد مالية كبيرة لتغطية تكاليف التحقيقات والسفر والبحث والاستعانة بخبراء مستقلين. وقد تواجه المؤسسات الإعلامية صعوبات في توفير هذه الموارد، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الصحافة التقليدية[15]

المقاضاة والملاحقات القضائية: قد يتعرض الصحفيون الاستقصائيون للمقاضاة والملاحقات القضائية من قبل الجهات التي تتناولها تحقيقاتهم، خاصة في حالات التشهير أو انتهاك الخصوصية أو نشر معلومات سرية. وقد تؤدي هذه الملاحقات إلى فرض غرامات مالية باهظة أو حتى السجن [16]

المبحث الثاني: مفهوم قوانين حرية الصحافة وأهدافها

تشكل قوانين حرية الصحافة الإطار التشريعي الذي يحمي حق الصحفيين في ممارسة عملهم بحرية واستقلالية، وتضمن حقهم في الوصول إلى المعلومات ونشرها دون قيود تعسفية. وتسعى هذه القوانين إلى توفير الحماية القانونية للصحفيين من التهديدات والملاحقات التي قد يتعرضون لها أثناء أداء عملهم. وتعدّ هذه القوانين ضرورة أساسية لضمان قدرة الصحافة على أداء دورها الرقابي في المجتمع وحماية المصلحة العامة.

المطلب الاول / تعريف قوانين حرية الصحافة وفلسفتها

تُعرف قوانين حرية الصحافة بأنها مجموعة من القواعد والأحكام القانونية التي تسعى إلى ضمان وحماية حرية التعبير والرأي للصحفيين والإعلاميين في ممارسة عملهم الصحفي [17] هذه القوانين تستند إلى فلسفة أساسية

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

تقوم على اعتبار حرية الصحافة حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، وأنها ضرورية لتحقيق الديمقراطية والشفافية والمساءلة في المجتمع [18]

تنبع فلسفة قوانين حرية الصحافة من مبدأ أساسي يقضي بأن للمواطنين الحق في الحصول على المعلومات والأخبار من مصادر متعددة ومستقلة، دون تدخل أو رقابة من قبل السلطات الحكومية أو أي جهة أخرى [19] كما تقوم هذه الفلسفة على افتراض أن حرية الصحافة تعزز التنوع والتعددية في وسائل الإعلام، وتساهم في إثراء النقاش العام حول القضايا المهمة التي تهم المجتمع [20]

تستهدف قوانين حرية الصحافة حماية حق الصحفيين في العمل بحرية وأمان، دون تعرضهم للترهيب أو الاعتقال التعسفي أو الملاحقات القضائية بسبب عملهم كما تؤكد هذه القوانين على ضمان تدفق حر للمعلومات والأفكار، وهو ما يُعد شرطًا أساسيًا للديمقراطية [21]

تُعزز قوانين حرية الصحافة فكرة أن الصحافة الحرة تعزز المساءلة والشفافية في المجتمع، وتساعد في كشف الفساد والانتهاكات، وتحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية[22] ومن ثم، فإن هذه القوانين تسعى إلى تمكين الصحفيين من أداء دورهم الرقابي والإعلامي بحرية وبدون قيود.

المطلب الثاني / أهداف قوانين حرية الصحافة في حماية حقوق الصحفيين وتمكين عملهم

تسعى قوانين حرية الصحافة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة التي تسعى إلى حماية حقوق الصحفيين وتمكينهم من أداء عملهم بحرية وكفاءة. من بين هذه الأهداف ما يأتي:

1. حماية حق الصحفيين في الحصول على المعلومات والوثائق الرسمية، وحرية تداول المعلومات دون قيود أو رقابة [23] إذ تضمن هذه القوانين حق الصحفيين في الوصول إلى المصادر المختلفة للمعلومات، مما يمكنهم من تغطية الأحداث والقضايا بشكل موضوعي وشامل.

2. ضمان حرية الصحفيين في التعبير عن آرائهم ونقد السلطات والمؤسسات العامة دون خوف من العقاب أو الملاحقة القضائية [24] وهو ما يعزز دور الصحافة في الرقابة والمساءلة والكشف عن الفساد والانتهاكات.

3. توفير الحماية القانونية للصحفيين من الاعتداءات والتهديدات التي قد يتعرضون لها أثناء تأدية عملهم [25] إذ تفرض هذه القوانين عقوبات رادعة على من يعتدي على الصحفيين أو يحاول منعهم من أداء واجباتهم المهنية.

4. إلغاء الرقابة المسبقة على وسائل الإعلام وإزالة العقبات التي تحول دون حرية تدفق المعلومات [26] وهو ما يضمن تمتع الصحفيين بحرية نشر المعلومات والآراء بدون قيود أو رقابة مسبقة.

5. تعزيز استقلالية وسائل الإعلام وحمايتها من التدخلات الحكومية أو الضغوط السياسية والاقتصادية [27] إذ تسهم قوانين حرية الصحافة في ضمان استقلالية الصحفيين وعدم تعرضهم للضغوط التي قد تؤثر على موضوعيتهم ومهنيتهم.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المطلب الثالث / نماذج من قوانين حرية الصحافة في مختلف دول العالم

تختلف قوانين حرية الصحافة من دولة إلى أخرى، إلا أنها تشترك جميعها في الغرض الرئيس وهو ضمان حرية التعبير والرأي للصحفيين والإعلاميين في ممارسة عملهم. فيما يأتي بعض النماذج البارزة لقوانين حرية الصحافة في مختلف دول العالم:

1. التعديل الأول للدستور الأمريكي: يحظر على الكونغرس سن أي قانون يفرض قيودًا على حرية الصحافة أو حرية التعبير. ويعدّ هذا التعديل من أقوى الضمانات القانونية لحرية الصحافة في العالم[28].

2. قانون حرية الصحافة الألماني: يضمن حرية التعبير والحماية القانونية للصحفيين من الملاحقات القضائية المتعلقة بعملهم. كما يحظر هذا القانون الرقابة المسبقة على وسائل الإعلام ويضمن حرية الحصول على المعلومات[29].

3. قانون حرية الصحافة البريطاني: يحمي الصحفيين من الملاحقات القضائية التعسفية ويضمن حريتهم في الحصول على المعلومات. كما يفرض هذا القانون عقوبات رادعة على من يعتدي على الصحفيين أو يحاول منعهم من أداء واجباتهم المهنية [30] .

4. قانون حرية الصحافة الفرنسي: يضمن حرية التعبير والحق في نشر المعلومات والأخبار دون رقابة مسبقة. كما يكفل هذا القانون حماية مصادر الصحفيين وعدم كشفها إلا في حالات استثنائية محددة [31].

5. قانون حرية الصحافة المكسيكي: يحظر الرقابة على وسائل الإعلام ويضمن حرية الصحفيين في الوصول إلى المعلومات الحكومية. كما يفرض هذا القانون عقوبات صارمة على من يعتدي على الصحفيين أو يهددهم بسبب عملهم [32].

يتضح من هذه النماذج أن قوانين حرية الصحافة تتضمن عادة ضمانات قانونية لحماية حقوق الصحفيين في التعبير والحصول على المعلومات، وتوفير الحماية لهم من الاعتداءات والملاحقات القضائية، وإلغاء الرقابة المسبقة على وسائل الإعلام. كما تسعى هذه القوانين إلى تعزيز استقلالية الصحافة وحمايتها من التدخلات الخارجية.

المبحث الثالث: معايير تقييم فاعلية قوانين حرية الصحافة في دعم الصحافة الاستقصائية

تعتمد فاعلية قوانين حرية الصحافة على مجموعة من المعايير الأساسية التي تضمن تطبيقها بشكل سليم وفعال في دعم الصحافة الاستقصائية. وتتطلب هذه المعايير وجود قضاء مستقل يحترم هذه القوانين ويطبقها بنزاهة، إلى جانب توفر بيئة عامة داعمة للحريات والديمقراطية في المجتمع. كما يعتبر وجود إرادة سياسية حقيقية لدى الحكومات عاملاً حاسماً في ضمان تطبيق هذه القوانين وحماية حقوق الصحفيين.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المطلب الاول / استقلالية القضاء واحترامه لقوانين حرية الصحافة

يؤدي القضاء دورًا محوريًا في حماية حرية الصحافة واحترام القوانين المتعلقة بها. فاستقلالية القضاء وحياده هي ضمانة أساسية لتطبيق هذه القوانين بشكل عادل ونزيه، وحماية حقوق الصحفيين والمؤسسات الإعلامية من أي تجاوزات أو انتهاكات. ومن الجوانب المهمة في هذا الصدد:

1. احترام القضاء لمبدأ حرية التعبير والرأي: يجب على القضاء تفسير قوانين حرية الصحافة بشكل يحمي حق الصحفيين في التعبير عن آرائهم ونقد السلطات والمؤسسات العامة دون خوف من العقاب أو الملاحقة القضائية

2. رفض القضاء للرقابة المسبقة على الصحافة: على القضاء أن يحمي حرية تدفق المعلومات وينبذ أي محاولات للرقابة المسبقة على وسائل الإعلام، باعتبارها انتهاكًا لحرية الصحافة [33]

3. توفير الحماية القانونية للصحفيين: يجب على القضاء تطبيق القوانين التي توفر الحماية للصحفيين من الاعتداءات والتهديدات التي قد يتعرضون لها أثناء تأدية عملهم، وفرض عقوبات رادعة على المعتدين

4. ضمان حق الصحفيين في الحصول على المعلومات: على القضاء احترام وتطبيق القوانين التي تكفل حق الصحفيين في الوصول إلى مصادر المعلومات الرسمية والحصول عليها دون عراقيل [34]

5. حماية استقلالية وسائل الإعلام: يجب على القضاء الحفاظ على استقلالية وسائل الإعلام وحمايتها من التدخلات الحكومية أو الضغوط السياسية والاقتصادية التي قد تؤثر على حريتها ومهنيتها[35] .

من خلال احترام قوانين حرية الصحافة وتطبيقها بشكل عادل ونزيه، يسهم القضاء في تعزيز دور الصحافة الحرة كركيزة أساسية للديمقراطية والشفافية والمساءلة في المجتمع.

1- البيئة العامة للحريات والديمقراطية في المجتمع

تؤدي البيئة العامة للحريات والديمقراطية في المجتمع دورًا حاسمًا في تعزيز حرية الصحافة وضمان احترام قوانينها. فحرية الصحافة لا تأتي في فراغ، بل هي جزء لا يتجزأ من منظومة الحريات الأساسية والممارسات الديمقراطية السليمة. ومن الجوانب المهمة في هذا الصدد:

1. احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية: يجب أن تكون حرية التعبير والرأي والإعلام مكفولة كحقوق أساسية للمواطنين، ويتم احترامها وحمايتها من قبل السلطات الحكومية والمؤسسات العامة [36].

2. وجود مجتمع مدني قوي وفاعل: يساهم المجتمع المدني بمنظماته المختلفة في الدفاع عن حرية الصحافة والحريات الأخرى، ومراقبة انتهاكاتها، والضغط من أجل إصلاحات تشريعية وقانونية[37].

3. تعددية سياسية وانتخابات حرة ونزيهة: توفر البيئة الديمقراطية التنافسية والانتخابات الحرة والنزيهة فرصة للمواطنين للتعبير عن آرائهم وانتقاد السلطات بحرية، كما تتيح للصحافة تغطية العملية السياسية بشكل مستقل [38] .

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

4. استقلالية السلطة القضائية: يضمن استقلال القضاء وحياده تطبيق قوانين حرية الصحافة بشكل عادل ونزيه، وحماية حقوق الصحفيين من أي تجاوزات أو انتهاكات [39].

5. عدم وجود رقابة أو قيود على وسائل الإعلام: يجب أن تكون وسائل الإعلام حرة من الرقابة الحكومية أو أي قيود تعيق حريتها في نشر المعلومات والآراء، وأن تكون مستقلة عن أي تدخلات خارجية[40]

بشكل عام، تسهم البيئة العامة للحريات والديمقراطية في المجتمع في خلق مناخ مواتٍ لحرية الصحافة، إذ يتم احترام قوانينها وتطبيقها بشكل صحيح، ويتمتع الصحفيون بالحماية اللازمة لأداء عملهم دون قيود أو خوف من الانتقام.

2- الإرادة السياسية للحكومات في تطبيق قوانين حرية الصحافة

تؤدي الإرادة السياسية للحكومات دورًا محوريًا في تطبيق قوانين حرية الصحافة وضمان احترامها على أرض الواقع. فمهما كانت هذه القوانين متقدمة ومتطورة، فإنها لن تكون ذات جدوى إذا افتقرت الحكومات إلى الإرادة الحقيقية لتنفيذها وحماية حقوق الصحفيين. ومن المظاهر الرئيسة للإرادة السياسية في هذا الصدد:

1. سن تشريعات وقوانين داعمة لحرية الصحافة: يجب على الحكومات العمل على سن تشريعات وقوانين تضمن حرية التعبير والرأي للصحفيين، وتحميهم من الاعتداءات والملاحقات القضائية، وتكفل حقهم في الحصول على المعلومات

2. إلغاء القوانين المقيدة لحرية الصحافة: على الحكومات إلغاء أي قوانين أو لوائح تفرض قيودًا على حرية الصحافة، مثل قوانين الرقابة المسبقة على وسائل الإعلام أو تجريم النقد للسلطات (41)

3. توفير الحماية الأمنية للصحفيين: يتعين على الحكومات اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الصحفيين من الاعتداءات والتهديدات التي قد يتعرضون لها أثناء تأدية عملهم، وملاحقة ومعاقبة المعتدين عليهم

4. ضمان استقلالية وسائل الإعلام: على الحكومات احترام استقلالية وسائل الإعلام وعدم التدخل في عملها أو محاولة فرض الرقابة عليها أو التأثير على توجهاتها

5. التعاون مع المنظمات الحقوقية والمجتمع المدني: يجب على الحكومات التعاون مع المنظمات الحقوقية والمجتمع المدني في مجال حماية حرية الصحافة، والاستماع إلى مطالبهم وتوصياتهم حول تعزيز هذه الحرية

إن الإرادة السياسية الحقيقية للحكومات في تطبيق قوانين حرية الصحافة واحترامها هي المفتاح الرئيسي لضمان تمتع الصحفيين بحرية العمل والتعبير، ومن ثم تعزيز دور الصحافة الحرة في المجتمع كركيزة للديمقراطية والشفافية والمساءلة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المطلب الثاني: واقع تطبيق قوانين حرية الصحافة - دراسات حالة مقارنة

1- حالات دول تطبق قوانين حرية الصحافة بفاعلية لدعم الصحافة الاستقصائية

هناك العديد من الدول التي تطبق قوانين حرية الصحافة بفاعلية، مما يسهم في تعزيز الصحافة الاستقصائية ودورها الرقابي في المجتمع. ومن أبرز هذه الحالات:

1. الولايات المتحدة الأمريكية: تعتبر الولايات المتحدة من أكثر الدول احترامًا لحرية الصحافة، إذ يكفل التعديل الأول للدستور حرية التعبير والصحافة. وقد أسهم هذا في ازدهار الصحافة الاستقصائية، التي أدت دورًا محوريًا في كشف العديد من القضايا والفضائح الكبرى، مثل فضيحة ووترغيت وحرب فيتنام [42].

2. المملكة المتحدة: تتمتع المملكة المتحدة بتقاليد راسخة في حرية الصحافة، إذ يحمي قانون حرية الصحافة البريطاني الصحفيين من الملاحقات القضائية التعسفية، ويضمن حريتهم في الحصول على المعلومات. وقد مكن ذلك الصحافة الاستقصائية من أدى دور مهمًا في كشف قضايا مثل فضيحة تجسس مكتب التحقيقات الفيدرالي على صحفيين [43].

3. السويد: تعدّ السويد من الدول الرائدة في حرية الصحافة، إذ تكفل قوانينها حرية التعبير والحصول على المعلومات دون قيود. وقد أسهم ذلك في تمكين الصحافة الاستقصائية من كشف العديد من قضايا الفساد والانتهاكات، مثل فضيحة الرشاوى في قطاع البناء السويدي[44].

4. النرويج: تحتل النرويج مراكز متقدمة في مؤشرات حرية الصحافة العالمية، إذ تضمن قوانينها حرية الصحفيين وحمايتهم من الاعتداءات. وقد مكن ذلك الصحافة الاستقصائية النرويجية من كشف قضايا مثل فضيحة تلوث البيئة من قبل شركات النفط

في هذه الدول وغيرها، يتضح أن تطبيق قوانين حرية الصحافة بفاعلية يخلق بيئة مواتية لازدهار الصحافة الاستقصائية، التي تؤدي دورًا محوريًا في تعزيز الشفافية والمساءلة والكشف عن الفساد والانتهاكات في المجتمع.

2_حالات دول تواجه تحديات في تطبيق قوانين حرية الصحافة وإعاقة الصحافة الاستقصائية

على الرغم من التقدم الذي أحرزته العديد من الدول في مجال تطبيق قوانين حرية الصحافة، إلا أن هناك حالات أخرى تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال، مما يؤدي إلى إعاقة عمل الصحافة الاستقصائية ودورها الرقابي. ومن أبرز هذه الحالات:

1. روسيا: تواجه روسيا انتقادات واسعة من المنظمات الحقوقية بسبب القيود المفروضة على حرية الصحافة، حيث يتعرض الصحفيون المستقلون للاعتداءات والملاحقات القضائية. وقد أدى ذلك إلى تراجع كبير في الصحافة الاستقصائية وقدرتها على كشف قضايا الفساد والانتهاكات [45].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

2. تركيا: على الرغم من وجود قوانين لحماية حرية الصحافة في تركيا، إلا أن تطبيقها يواجه تحديات كبيرة، إذ يتعرض الصحفيون للاعتقالات والملاحقات القضائية بسبب انتقادهم للحكومة. كما تعاني وسائل الإعلام من الرقابة والتدخل الحكومي، مما يعيق عمل الصحافة الاستقصائية [46].

3. الصين: تفرض الحكومة الصينية رقابة صارمة على وسائل الإعلام وتحظر الصحافة الاستقصائية المستقلة. كما يتعرض الصحفيون للاعتقالات والملاحقات القضائية في حال انتقادهم للسلطات أو كشفهم لقضايا الفساد والانتهاكات [47].

4. مصر: على الرغم من وجود قوانين تنص على حرية الصحافة في مصر، إلا أن تطبيقها يواجه تحديات كبيرة، حيث يتعرض الصحفيون للاعتقالات والملاحقات القضائية بسبب انتقادهم للحكومة أو تغطيتهم لقضايا حساسة. كما تمارس السلطات رقابة على وسائل الإعلام، مما يعيق عمل الصحافة الاستقصائية [48].

في هذه الحالات وغيرها، يتضح أن عدم تطبيق قوانين حرية الصحافة بشكل فعال، وانتهاك حقوق الصحفيين، وفرض الرقابة على وسائل الإعلام، يؤدي إلى إعاقة عمل الصحافة الاستقصائية ودورها في كشف الفساد والانتهاكات، وتعزيز الشفافية والمساءلة في المجتمع.

المطلب الثالث: تقييم فاعليه قوانين حريه الصحافة في دعم الصحافة الاستقصائية في العراق

إن قوانين حرية الصحافة في العراق تعاني من العديد من الثغرات والتناقضات التي تجعلها غير فعالة في دعم الصحافة الاستقصائية. بالرغم من أن الدستور العراقي يكفل حرية التعبير والصحافة في المادة 38، إلا أن الممارسة الواقعية تختلف تماماً عن ذلك .

فمنذ الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، صدرت العديد من الأوامر والقوانين التي فرضت قيوداً صارمة على حرية الصحافة، مثل الأمر رقم 14 الصادر عن سلطة الحاكم المدني بول بريمر، والذي سمح باقتحام مقار وسائل الإعلام العراقية دون إنذار ومصادرة ممتلكاتها وإغلاقها دون تعويض. كما صدرت أوامر أخرى مثل الأمرين 65 و66 لتنظيم البث الإعلامي ومنح التراخيص.

أما على صعيد التشريعات الوطنية، فقد تم إصدار قانون حقوق الصحفيين رقم 21 لسنة 2011، الذي نص على حق الصحفي في الحصول على المعلومات والأنباء والبيانات والإحصائيات غير المحظورة ونشرها. لكن هذا الحق ظل ناقصاً ومقيداً بسبب عدم وجود آليات حماية كافية للصحفيين وتعرضهم للكثير من مخاطر التجاوز والاعتداء أثناء قيامهم بعملهم.

ومن أبرز العقبات القانونية التي تواجه الصحافة الاستقصائية في العراق هو استمرار سريان قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969، الذي يفرض عقوبات قاسية جداً على الصحفيين، تصل إلى الإعدام أو السجن المؤبد في حالات مثل نشر أخبار تتعلق بمؤسسات الدولة أو الوثائق الرسمية الحكومية. كما يجرم هذا القانون

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الانتقاد الموجه للحكومات العراقية أو سياساتها، ويصعب على الصحفيين تقصي الحقائق والحصول على المعلومات والوثائق الرسمية التي تهم الشأن العام.

علاوة على ذلك، فإن الواقع الأمني القلق في العراق وتعرض الصحفيين للاعتداءات والتهديدات، إلى جانب محاولات التدخل من قبل المسؤولين الحكوميين في عمل وسائل الإعلام، كل ذلك يسهم في إضعاف حرية الصحافة وتقييد دورها الرقابي والاستقصائي.

بشكل عام، يمكن القول إن القوانين العراقية الحالية، بما فيها قانون العقوبات القديم والأوامر التي صدرت بعد الغزو الأمريكي، تفرغ وسائل الإعلام من محتواها الحقيقي وتحولها إلى أدوات غير فعالة للدعاية الحكومية، بدلاً من كونها رقيباً أميناً يعمل لرعاية مصالح الجمهور والمجتمع. لذلك، فإن هذه القوانين تعيق بشكل كبير ممارسة الصحافة الاستقصائية وحرية التعبير في العراق، وتحتاج إلى إصلاح جذري يتماشى مع المعايير الدولية لحرية الصحافة وضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات.

الخاتمة:

يتضح من خلال هذا البحث أن فاعلية قوانين حرية الصحافة في دعم الصحافة الاستقصائية تتطلب توفر منظومة متكاملة من العوامل والشروط، تتجاوز مجرد وجود النصوص القانونية إلى ضرورة توفر الإرادة السياسية واستقلالية القضاء والبيئة الديمقراطية الداعمة. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته بعض الدول في هذا المجال، إلا أن العديد من الدول الأخرى ما زالت تواجه تحديات كبيرة في تطبيق هذه القوانين وحماية الصحفيين الاستقصائيين. ويبقى تعزيز فاعلية قوانين حرية الصحافة هدفاً أساسياً يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية لضمان ازدهار الصحافة الاستقصائية وقدرتها على أداء دورها الرقابي في خدمة المصلحة العامة.

أولا / الاستنتاجات

1. على الرغم من وجود قوانين لحرية الصحافة في العديد من الدول، إلا أن فاعليتها في دعم الصحافة الاستقصائية تظل محدودة، إذ تواجه تحديات كبيرة في التطبيق الفعلي.
2. هناك فجوة واضحة في كثير من الحالات بين نصوص قوانين حرية الصحافة المتقدمة وبين الواقع الفعلي للصحفيين الاستقصائيين الذين يواجهون تهديدات وملاحقات رغم وجود هذه القوانين.
3. تؤدي عوامل مثل استقلالية القضاء، والبيئة العامة للحريات والديمقراطية، والإرادة السياسية للحكومات، دوراً حاسماً في جعل قوانين حرية الصحافة أكثر فاعلية في دعم الصحافة الاستقصائية.
4. هناك تباين كبير في واقع تطبيق قوانين حرية الصحافة بين الدول، إذ تنجح بعض الدول في تطبيقها بفاعلية لدعم الصحافة الاستقصائية، بينما تواجه دول أخرى تحديات جدية في هذا المجال.
5. في العراق، تعاني قوانين حرية الصحافة من العديد من الثغرات والتناقضات التي تجعلها غير فاعلة في دعم الصحافة الاستقصائية، بالرغم من وجود بعض النصوص القانونية التي تنص على حرية الصحافة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ثانيًا/التوصيات:

1. إجراء إصلاحات تشريعية وقانونية لتعزيز فاعلية قوانين حرية الصحافة وتذليل العقبات التي تحول دون تطبيقها بشكل صحيح.

2. العمل على تعزيز استقلالية القضاء واحترامه لقوانين حرية الصحافة، من خلال ضمان عدم التدخل السياسي في شؤون القضاء وتعزيز مبادئ سيادة القانون.

3. تبني إصلاحات سياسية وديمقراطية لخلق بيئة مواتية للحريات والحقوق الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير والصحافة، وتعزيز دور المجتمع المدني في هذا المجال.

4. بناء الإرادة السياسية الحقيقية لدى الحكومات لتطبيق قوانين حرية الصحافة واحترامها، من خلال الضغط والمناصرة من قبل المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية.

5. رفع الوعي العام بأهمية الصحافة الاستقصائية ودورها في تعزيز الشفافية والمساءلة في المجتمع، وتشجيع الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية في وسائل الإعلام.

6. توفير التمويل المستقل والموارد الكافية للمشاريع الاستقصائية، من خلال آليات مثل التمويل الجماعي أو إنشاء صناديق خاصة لدعم الصحافة الاستقصائية.

7. في حالة العراق، يتطلب تعزيز فاعلية قوانين حرية الصحافة إجراء إصلاحات جذرية لإلغاء القوانين القديمة المقيدة للصحافة، مثل قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969، وسن تشريعات جديدة تتماشى مع المعايير الدولية لحرية الصحافة.

بشكل عام، تتطلب عملية تعزيز فاعلية قوانين حرية الصحافة في دعم الصحافة الاستقصائية جهوداً متضافرة من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات والقضاء والمجتمع المدني والإعلاميين أنفسهم، لخلق بيئة مواتية لازدهار الصحافة الحرة والمستقلة وممارسة دورها الرقابي بفاعلية

المصادر والمراجع:

(1) محمود العزباوي، مبادئ الصحافة الاستقصائية ، القاهرة: دار المعارف، 2013، ص26.
(2) محمد الشريف، "القيود القانونية على الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي"، مجلة الباحث الإعلامي، العدد 35 ، 2017، ص 52-71.
(3) سامي الحمادي، "الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي: التحديات والآفاق"، مجلة دراسات إعلامية، العدد 17 ،2019، ص 95-118.
(4) سامي الحمادي، المصدر نفسه، ص95.
(5) محمد الشريف، المصدر السابق، ص60.
(6) سامي الحمادي، المصدر السابق، ص100.
(7) فوزي موسى، الصحافة الاستقصائية في الصحافة العربية: بين النظرية والتطبيق، عمان، دار نشر الجمل، 2014، ص42.
(8) جمال عبد الرحيم ، دور الصحافة الاستقصائية في مكافحة الفساد في العالم العربي. القاهرة: دار الشروق 2016، ص 21.
(9) أحمد عبد الرحمن الصحافة الاستقصائية وحماية حقوق المواطنين. مجلة دراسات إعلامية، (25)، 2020، 132-156.
(10) المركز العربي لتطوير حرية الإعلام والتعبير، دليل الصحافة الاستقصائية (2020) تم الاسترداد من https://afteegypt.org/investigative_journalism/ ، تاريخ الزيارة 28/أيار/2024 .
(11)سامي الحمادي، المصدر السابق، ص97.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

(12)محمد الشريف، المصدر السابق، ص63.
(13)أحمد عطية، "التهديدات الأمنية التي تواجه الصحفيين الاستقصائيين"، مجلة دراسات إعلامية، العدد 21، 2019، ص143-168.
(14)أحمد عطية، المصدر السابق، ص145.
(15) سامي عبد العزيز، الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي: كتاب التحديات والآفاق، لعام 2011، ص70.
(16) محمد الحداد، "المقاضاة والملاحقات القضائية ضد الصحفيين الاستقصائيين"، مجلة الباحث الإعلامي، العدد 42 ،2018 ، 96-117.
(17) علي عبد الشكري، تنظيم حرية الصحافة في التشريعات العربية: دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2019، ص103-156.
(18)University of Oxford, Press Freedom and Democracy: Linking Theory and Practice (2019).
(19) Anders Strömmair, Press Freedom Laws: A Comparative Study (Oxford: Oxford University Press, 2017)
(20) United Nations Development Programme, Press Freedom and Development: A Case Study in Developing Countries 2024/12/ 17 تاريخ الزياره الى الرابط في.
(21) محمد فهمي، "حدود حرية الصحافة في التشريعات العربية"، مجلة العلوم السياسية، المجلد 8، العدد 52 ، 2019،ص 112-140.
(22) محمد فهمي، المصدر السابق، ص120.
(23) علي الشكري، المصدر السابق، ص80.
(24) د. مشيرة خطاب، المجلس القومي لحقوق الإنسان: حرية الصحافة وحقوق الإنسان، مكتبة الإسكندرية، 2021، المجلس الخامس عشر.
(25) لجنة حماية الصحفيين، حماية الصحفيين: دليل عملي،2019.
(26) منظمة العفو الدولية، حرية الصحافة وحقوق الإنسان: تقرير دولي،2019.
(27) عماد الدين راتب، "تطور التشريعات الإعلامية في الوطن العربي: دراسة تحليلية"، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 28 ، 2017، ص45-73.
(28) الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، التعديل الأول للدستور الأمريكي وضمانات حرية الصحافة ،2020، دار الكتب الوطني .
(29)مصطفى البصري، حرية الصحافة في ألمانيا: دراسة تحليلية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2018، ص88.
(30) خالد محمد، القانون الدولي للإعلام: دراسة في المعايير والتطبيقات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث، 2019، ص88-120.
(31) الجمعية المصرية لحرية التعبير، قانون حرية الصحافة الفرنسي: تقرير تحليلي، 2019.
(32) منظمة العفو الدولية، قانون حرية الصحافة المكسيكي: تقرير دولي، 2022.
(33) أحمد رجب إبراهيم، "الضمانات الدستورية لحرية الصحافة والرأي والتعبير بين النص والتطبيق: دراسة فقهية قضائية مقارنة"، المجلة القانونية، العدد 6، 2023، ص 1463.
(34) ماجد نجم عيدان الجبوري ومازن مزهر عواد الشمري، "دور القضاء الدستوري في حماية حرية الصحافة: دراسة مقارنة"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 47 ،2023، ص148-174.
(35) ماجد نجم عيدان الجبوري ومازن مزهر عواد الشمري، المصدر السابق، ص150.
(36) أحمد السيد، المسؤولية القانونية للصحفيين في التشريعات المعاصرة الرياض، دار النشر العلمي، 2020، ص61-97.
(37) المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، دور المجتمع المدني في الدفاع عن حرية الصحافة2021.
(38) محمد فهمي "حدود حرية الصحافة في التشريعات العربية". مجلة العلوم السياسية، العدد 52، المجلد 8، 2019، ص 112-140 .
(39) المركز العربي لاستقلال المحاماة والقضاء، استقلالية القضاء وحرية الصحافة: دراسة قانونية2022.
(40) منظمة مراسلون بلا حدود، مؤشر حرية الصحافة العالمي: تقرير سنوي ،2023.
(41) مصطفى ثابت، "الصحافة الاستقصائية وتحدياتها في العالم العربي"، مجلة الإعلام والمجتمع، المجلد 6، العدد 1 ،2022، 129-145.

(42) Dar. Al Nahda Al Arabiya. Richard Jordan (2019). Investigative Journalism in the United States: An Analytical Study.

(43) منظمة مراسلون بلا حدود، حرية الصحافة في المملكة المتحدة: تقرير سنوي،2021.
(44) منظمة مراسلون بلا حدود، مؤشر حرية الصحافة العالمي: التعاون في المجتمع المدني لحماية حرية الصحافة تقرير سنوي، منشورات منظمة مراسلون بلا حدود، 2023.
(45) منظمة مراسلون بلا حدود، مؤشر حرية الصحافة العالمي: تقرير سنوي، 2023.
(46) منظمة مراسلون بلا حدود، حرية الصحافة في روسيا: تقرير سنوي، 2023.
(47) منظمة مراسلون بلا حدود، المصدر السابق.
(48) منظمة مراسلون بلا حدود، المصدر السابق.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0